مركز جمعة الماجد
للثقافة والتراث - دبي

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والعلاقات الثقافية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الخامسة عشرة : العدد الستون - محرم ١٤٢٩ هـ - يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٨ م

الورقة الأولى من مخطوط «النفحات المسكية في صناعة الفروسية»
لأحمد بن محمد الحنفي الحموي، تاريخ النسخ: سنة ١٠٨٦هـ.

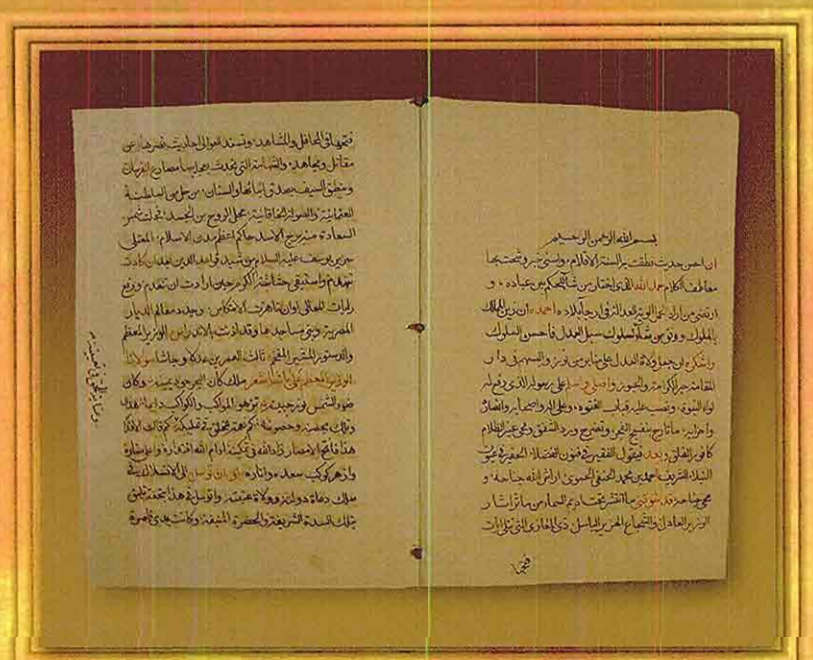

First page from manuscript "Al Nafahat AL Maskya Fi Sinaat AL Furusya"
To Ahmad Bin Mohammed Al-Hanafi AL-Hamawi, Copied in 1086 A.H.

النظرية الغربية في العلوم الإنسانية وإشكالية توظيفها في الواقع المجتمعي الإسلامي: نحو مقاربة ابستمولوجية

د. لحرش موسى
جامعة باجي مختار- الجزائر

مقدمة:

تشكل هذه المساهمة العلمية - في حدود ما يسمح به المجال المتاح لها - محاولة لتسليط الضوء بالتحليل والنقد على طبيعة فكر علوم الإنسان والمجتمع في الغرب (Social and human sciences)، وإشكالية عدم مصداقيته المعرفية والمنهجية الكاملة في مقاربته للواقع المجتمعي العربي والإسلامي (بصورة أدق وأشمل)، بمعطياته التاريخية والثقافية والدينية والاجتماعية المتميزة.

وفي هذا الإطار سيتم تقديم جملة من الملاحظات الابستمولوجية المهمة المؤشرة - بشكل مركز- على هذه الإشكالية التي ينبغي التعاطي معها بحرص منهجي كبير- رغم المراهنة على الوعي أيضا بأن الموضوعية التامة في علوم المجتمع والإنسان لا يمكن تحقيقها كما جاء ذلك في تحليلات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max weber لطبيعة العلوم الاجتماعية والإنسانية ذاتها[1] - وذلك طبعا لما لهذه الإشكالية- التي تبدو في صورة مشكلة أساسية- من انعكاسات سلبية على قيمة النتائج المتوصل إليها في إطار هذه العلوم وكذا على قدرتها على خدمة المجتمع لتجاوز مشكلاته وتفعيل حركته في مختلف خطوطه التنموية.

أولا: لمحة عامة عن واقع المنظومة المعرفية الإنسانية الغربية وإفرازاتها على صعيد المجتمعين الغربي والإسلامي:

إن المحدق فيما يكتب عن العلوم الاجتماعية

والإنسانية بصفة عامة في الغرب، تصادفه ظاهرة النقد المتزايد لهذه العلوم، فهناك العديد من المؤلفات التي تفصح عناوينها نفسها عن الأزمة التي تعيشها هذه العلوم، فمؤلف عالم الاجتماع الأمريكي مثلا (ألفن غولدنر Alvin ward Gouldner) " الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي The coming crisis of western sociology "[٣] يعتبر من المؤلفات السوسيولوجية الأساسية التي أشارت بشكل واضح إلى العوامل الرئيسة التي سوف تؤدي فعلا إلى حدوث أزمة في علم الاجتماع الغربي،Âوفي السياق نفسه يصب فحوى مؤلف فيلسوف العلوم (كالفن.أ. شراغ (Calvin.o.shrag الموسوم بـ:"تأملات جذرية وأصل العلوم الإنسانية "Radical reflections and the Origin of the human sciences"، حيث أكد فيه على أن أزمة العلوم الاجتماعية والإنسانية قد دخلت بشكل فعلي وحقيقي حيز الواقع المجتمعي ولم تعد ضربا من الخيال أو التأمل، ويجمل ذلك بقوله: " هناك اليوم إحساس واسع الانتشار أن أزمة العلوم الإنسانية قد وقعت فعلا، إن الفلاسفة ومختصي العلوم الاجتماعية والإنسانية قد عبروا عن تضايقهم المتزايد بخصوص التردي الواضح الذي وصل بعلوم الإنسان إلى وضع مأزقي أزموي، ومع هذا، فللأسف ليس هناك من تشخيص بيّن المعالم لطبيعة الأزمة والعوامل التي أثرت فيها، ومما لاشك فيه أن التشخيصات المختلفة والمتضاربة في الوقت نفسه لطبيعة ومصدر الأزمة الراهنة قد تأثرت هي الأخرى بعدوى أزمة المفاهيم التي هي من صنع هذه العلوم نفسها"[٣]، ويأتي المؤلف الموسوم بـ"أمجاد ومآسي العلوم الاجتماعية " Les splendeurs et misères des sciences sociales للباحث في الحقل الاجتماعي (أ.كايي A.CAILLé) ليبرز أزمة هذه العلوم بعبارات آشد، فيقول: "إن الحديث عن أزمة العلوم الاجتماعية لم يعد أمرا كافيا، فوضع هذه الأخيرة تردى على عدة مستويات ترديا خطيرا، فأصبحت حالتها بذلك أقرب إلى مرحلة لفظ أنفاسها الأخيرة أكثر من كونها تمر بمجرد أزمة فقط... ولعل الوقت قد حان للاعتراف بأن العلوم الاجتماعية لم تمدنا حتى الآن إلا بزاد خيالي"[٤].

وهكذا، يتضح جليا بأن هناك اعتراف صريح من قبل نخبة من مفكري الغرب نفسه بوجود أزمة في نمط اشتغال المنظومة المعرفية الإنسانية الغربية وإفرازاتها التي تمتد أيضا إلى المجتمع الإسلامي وبقية المجتمعات المتأخرة حضاريا. بحكم أن التراث الفكري الغربي - لاسيما في مجالات علوم الإنسان- ما زال يهيمن على البنية الفكرية والنفسية للمختصين في علوم الاجتماع والنفس والسياسة في هذه المجتمعات، وهو ما يتطلب من المشتغلين هنا وهناك بالعلوم الإنسانية والاجتماعية مراجعة هذه القضية مراجعة واعية ومسؤولة للأسس التي قامت وتقام عليها هذه العلوم، أي مراجعة نقدية، هادفة ومتوازنة لابستمولوجيا ونظريات ومناهج وتفسيرات العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة.

ثانيا: مراجعة ابستمولوجية موجزة لمصادر أزمة المنظومة المعرفية الغربية في علاقتها بالواقع المجتمعي العربي والإسلامي:

يمكن تتبع ذلك من خلال الملاحظات المنهجية والمعرفية التالية:

١- إن الظروف المجتمعية "sociétal" التاريخية التي نشأ ونمى في ظلها المنهج الوضعي الغربي (خلال عصر الفلسفة النقدية / النهضة)، والتي اتسمت بالطابع النضالي ضد كل ما هو ديني (الكنيسة)، انتهت بالعلم الوضعي إلى أن يتحول من أداة علمية إلى أداة إيديولوجية تستخدمها الوضعية الغربية ضد منافسها الديني، وهو ما تتسم به جل الطروحات الغربية، في مقابل ذلك

نلاحظ - وبشكل مكثف - أن العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم "التابع" - ومن ضمنه المجتمعات العربية والإسلامية- تعاني من أزمة حادة ناتجة بشكل أساس " عن التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي وذلك على المستويين النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية وإعادة إنتاج فكرها أو مجرد استهلاكه دون أدنى تساؤل أو مراجعة نقدية... وفي أحسن الحالات، نجد أنفسنا أمام مساهمات متشائمة أو نقدية محتشمة، بالرغم من أنها استطاعت بداية أن "تشعر" بالأزمة وتطرحها عبر مفاهيم معرفية مثل: "التبعية أو القابلية لها، الغزو، التميز أو الخصوصية، التوطين، التأصيل، الخ." [٥].

٢- تعتبر النتائج المتوصل إليها في إطار المقاربة المنهجية الغربية (الوضعية) لقضايا الإنسان والمجتمع محصلة منتظرة وطبيعية للتصور الذي تحمله لمفهوم العلمية والذي تحدد بشكل أساس في الجانب المادي والحسي ورفض كل ما عداه، من منطلق أن ذلك يشكل جزءا من اهتمامات الفكر الميتافيزيقي أو الغيبي الذي يتجاوز حدود دائرة العلم، ومن ثم انتهت إلى اختزال الوجود الإنساني كله - بالقضايا العديدة المتصلة به- في أبعاده المادية والحسية، وهو ما يربك - في تقديرنا- التصور العلمي ويضيق ما هو واسع باسم الموضوعية العلمية التي تقول بها الحضارة الغربية، باعتبارها حضارة اتحاد بالطبيعة، والتحول بالإنسان من معناه الخلقي إلى معناه الطبيعي ككائن طبيعي، والتحول بالكون من معناه الإنساني إلى معناه المادي المجرد.

وتبني عدد من الباحثين في المجتمعات العربية والإسلامية لهذا الموقف الفكري أو لهذه المقاربة المنهجية يعمق - فيما نراه- من الأزمات المتولدة فيها ومن تخريجات الواقع المجتمعي اليومي المتوعك، والتي هي محل نظر علمي من قبلهم، فيتحول بذلك الأمر هنا من وضع تكون فيه هذه المجتمعات في حاجة لـ"فكر للأزمة" لحل مشكلاتها إلى وضع جديد مضاعف تعاني فيه ما يمكن تسميته بـ" أزمة فكر الأزمة "، فالموضوعية في التصور الإسلامي لكسب المعرفة لها مدلول أوسع من الموضوعية بحسب تعاطيها في العلوم الإنسانية الوضعية والتجريبية في الغرب. فالجانب الإسلامي لمفهوم الموضوعية يتجلى في اتخاذ موقف وسط يزاوج بين المعرفة النقلية والمعرفة العقلية، وهو موقف يدعو إلى التكامل بين هاتين المعرفتين لا إلى التباعد بينهما، من أجل خدمة الإنسان والعمران البشري [٦].

٣- تعكس المناهج الوضعية الغربية ومختلف المقاربات النظرية (الوظيفية، الماركسية...) وجهات نظر إنسانية متباينة بفعل المصالح المتعارضة، مما جعلها تتحول عن الاهتمامات العلمية إلى الأهداف الإيديولوجية.

وضمن هذا السياق، يظهر قيام الاتجاه الوضعي في المجتمعات الإسلامية في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ليس بالضرورة كاقتناع ذاتي، وليس كنتيجة طبيعية لعدم وجود إطار معرفي محدد وشامل يستند إليه. وهو ما تفتقد إليه المناهج الوضعية الغربية، وإنما جاء انعكاسا للميل إلى التعاطي مع الأفكار الجاهزة وتقليدا للتجربة الغربية في تعاملها مع الفكر الديني، ومن ثم برزت أزمة الاتجاه الوضعي في المجتمعات الإسلامية كتعبير عن أزمة العقل نفسه فيه؛ العقل الذي عكس في إعماله واشتغاله- من خلال ما تضمنه التراث السوسيولوجي والإنساني على العموم في هذه المجتمعات- أفكارا ونظريات واتجاهات ومذهبيات أجنبية، وطرق قضايا لا تعبر بالضرورة عن المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تعاني منها هذه المجتمعات وتوصل إلى نتائج

بعيدة عن روح الأمة واهتماماتها وآفاقها الوجودية.

إنه ينبغي التأكيد في هذا السياق - مثلما أشار إلى ذلك الباحث الاجتماعي " فضيل دليو" - بأن "المنظومة المعرفية الغربية عملت ولا زالت تعمل على تقديم علومها الإنسانية بمثابة علوم حيادية عالمية، لكي تضفي على أيديولوجيتها التوسعية صبغة قانونية وعقلانية، ومما زاد الطين بلة أنها تعمدت التحيز التاريخي الاثنوغرافي والفلسفي لإطارها المعرفي وجنسها البشري. مما جعلها توصف بالمركزية الغربية وبالاستعلاء عن بقية الشعوب والحضارات، بل بالعداوة لها "[٧]، وهو ما يزيد من تأكيده أيضا الباحث "عادل حسين" في مؤلفه الموسوم بـ "نحو فكر عربي جديد" بقوله: "إن الأمر لم يكن مجرد اختلاف معرفي، بل إن مجمل الظروف التي شكلت المشروع الأوروبي وأفرزت مفاهيمه وأبنيته النظرية تعبر بشكل أو بآخر، صراحة أو ضمنا عن مخطط السيطرة الغربية على النظام الدولي. هذا ما تعلمناه من علم اجتماع المعرفة الذي كشف أن المدارس الغربية لا تعبر عن مضمون معرفي مختلف فحسب، فأخطر من ذلك أنها ليست محايدة قِبَلنا، إنها معادية لنا، وهذا العداء قد يصدر عن الارتباط المؤسسي المباشر بين هذه العلوم وبين الدولة ومخططاتها، وقد يصدر عن مجرد التأثر بالمناخ الأيديولوجي السائد"[٨]. ٤- فضلا عما سبق، تجدر الإشارة أيضا إلى أن انتماء العلماء والباحثين الغربيين إلى مدارس ونظريات فكرية بعينها (كالوظيفية، الماركسية... وغيرها) والتي لها - كما ذكرنا ذلك من قبل- وجهات نظر إنسانية متباينة بفعل المصالح والأهداف الإيديولوجية المتعارضة، قد ساعد - هذا الانتماء- عبر الزمن على إعطاء ظاهرة التحيز وعدم الموضوعية في ميدان العلوم الإنسانية بعدا جماعيا أكثر منه بعدا فرديا يتعلق بسمات شخصية (Subjective factors) عند العالم أو الباحث (كعدم التجرد الكامل من الأهواء والميول والمصالح أثناء التعرض لبحث الظواهر التي تدخل في ميدان اختصاصه)، ولطالما تحول هذا التحيز الجماعي المعرفي، بتركيز كل مدرسة أو نظرية فكرية على جانب معين أو عامل معين دون سواه (اقتصادي/ ثقافي...) إزاء فهم وتفسير الظواهر الفردية والجماعية ذات الطبيعة المعقدة. مع حركة هذه العلوم في الوقت الحالي، ليصبح تحيزا مؤسساتيا ينعكس في الفكر العلمي الإنساني الرسمي للمؤسسات العلمية المعاصرة (الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث) التي تؤثر في الواقع المجتمعي الغربي، ناهيك عن الواقع المجتمعي العربي والإسلامي بشكل أو بآخر.

ويترتب عن هذا ضرورة التأكيد - فضلا عما سبق- على أن اعتماد مبدأ التكاملية: أي مبدأ تعددية المؤثرات مكان مبدأ أحادية المؤثرات في فهم وتفسير السلوك الإنساني (الفردي والجماعي) يعني إصلاح أحد النقائص المنهجية لهذه النظريات؛ لأن الظاهرة الإنسانية - في صورة مشكلة معينة- تبقى، في تقديرنا، ظاهرة مجتمعية "Sociétal" تعبر عن أزمة شاملة متعددة العناصر والأبعاد، وهي أيضا، على مستوى علاقتها بالبناء الاجتماعي، تشكل جزءاً من وضع اجتماعي مأزوم أعم وأشمل، ولهذا فالمنظور السوسيولوجي - أو غيره- للعلاقة التفاعلية القائمة بين مختلف قطاعات ومكونات المجتمع، يقتضي تناول المشكلة الاجتماعية أو الإنسانية وفهمها في شموليتها وتساند عناصرها وأبعادها، فظاهرة كالجريمة (مثلا) ليست في الواقع - كمشكلة - تعبيرا عن أزمة قطاعية معزولة تتعلق بمجال محدد فحسب، تفهم في إطاره وتحل انطلاقا منه. و إنما هي، في الأساس، جزء من كل، من وضع تربوي- اجتماعي

وثقافي واقتصادي عام، إنها إذا تعبير عن أزمة مجتمع في قطاعاته المتعددة، لا عن أزمة قطاع منفرد ومحدد بعينه دون سواه.

ولهذا فإننا نرى، من زاوية المقاربة العلمية الموضوعية لواقع هذه الظاهرة أو غيرها، تجنب الوقوع في منزلق المنظورات التقنوية والاختزالية الضيقة "Technicistes et Réductionnistes"، التي تفسر الكل بالجزء، فتقلب بذلك منطق الأشياء، وتجعل من هذا الجزء حاملا "Porteur" لقدرة تفسيرية وتعليلية غير سليمة للكل المجتمعي[٩]، وذلك بدل أن يكون هذا الكل هو المتحكم في الجزء، يفسره ويحدد أبعاده ومعالمه، بل ويرسم في مستوى ما مآله أيضا، دون - طبعا - إلغاء نهائي لهذا الجزء ولدوره التفسيري أيضا.

ثالثا: خطاب التأصيل لإشكالية المنهج في الفكر الإنساني الإسلامي المعاصر: مالك بن نبي نموذجا

إن عدم ملاءمة نمط التفكير في العالم الغربي لمستقبل البشرية جمعاء، فضلا عن الاقتناع بأن المعرفة ليست حيادية بل تستقرأ من واقع زمني ومكاني محدد (في هذه الحالة، غربي بتفريعاته) دفع ببعض المفكرين الإسلاميين المعاصرين إلى التأكيد على ضرورة التحلي بالاحتراس المنهجي والمعرفي إزاء هذه المسألة، لأن المعطيات الواقعية، التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية - بمختلف خلفياتها المعرفية- تتباين بالضرورة من مجتمع لآخر ومن مجموعة حضارية لأخرى، ولذلك فإن الحلول الفنية التي تقدمها هذه المعرفة ينبغي أن تتكيف مع خصوصيات ونفسية المجتمع الذي ستطبق فيه ومع مرحلة تطوره الفكري والاجتماعي.

ففي الميدان الاقتصادي مثلا، أسس لذلك المفكر الإسلامي "مالك بن نبي" منذ فترة زمنية مبكرة بإشارته إلى أن محاولة بعض النخب في البلدان الأفريقية والآسيوية تطبيق حلول فنية يقترحها بعض الاختصاصيين الأوروبيين هي عديمة الجدوى، لأنها لا تتفق مع عناصر (الأنا) فيها[١٠]، مثلما هي حال التجربة الإندونيسية في التنمية، والتي تضمنت كل شروط النجاح المتوقعة، سواء من الناحية المادية (الثروات الطبيعية والبشرية) أو من الناحية الفنية "لأن واضع خطتها الدكتور (شاخت)، الرجل الذي نهض باقتصاد ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية من نقطة الصفر تقريبا، ومع ذلك (فهي) فشلت فشلا ذريعا"[١١]، ما جعل النظرية الاقتصادية تتراجع عن الادعاءات المتعلقة بشموليتها واستقلاليتها عن البنية الفكرية والنفسية والاجتماعية للمجتمع.

وبهذا فإنه لا ينبغي أن توضع، في تقدير "مالك بن نبي"، الحلول والمناهج دون مراعاة عناصر (الأنا)، فاستيراد الحلول من الشرق أو الغرب - دون وعي بالخصوصية ودون استقلال حقيقي في الرؤية والمنهج [*] - يعتبر في حد ذاته تضييعا للوقت والجهد وتعميقا للداء لأن " علاج أية مشكلة يرتبط بعوامل زمنية نفسية ناتجة عن فكرة معينة، تؤرخ من ميلادها عمليات التطور الاجتماعي في حدود الدورة التي ندرسها. فالفرق شاسع بين مشاكل ندرسها في إطار الدورة الزمنية الغربية ومشاكل أخرى تولدت في نطاق الدورة الإسلامية[١٢].

خاتمة:

كانت هذه المساهمة العلمية محاولة لفهم وتعقل طبيعة فكر علوم الإنسان والمجتمع في الغرب (Social and human sciences) ضمن الظروف المجتمعية التي أنتج ورسم فيها مواقفه وآفاقه الوجودية، في مقابل إشكالية عدم مصداقيته المعرفية والمنهجية الكاملة في مقاربته للواقع المجتمعي العربي الإسلامي، بمعطياته التاريخية

والثقافية والدينية والاجتماعية المتميزة.

ولقد تبين في هذا الإطار أن عدم ملاءمة نمط التفكير في العالم الغربي لمستقبل الإنسانية جمعاء - رغم بعض الإنجازات المادية التي تحققت بفعله - لم يعد قناعة تقتصر على المنتمين لحضارة مغايرة له، بل أيضا على بعض مفكري العالم الغربي نفسه، فهو ينطلق منذ البداية - كما لاحظنا ذلك مع "مالك بن نبي" - من خلفيات أيديولوجية وخصوصيات ثقافية وحضارية تجعله يقوم ببناء حقيقة تتلاءم مع الأفكار المسبقة المؤطرة لها وليس العكس ليعاد استنساخها فيما بعد في المجتمعات العربية والإسلامية عند الطلب.

ونحن نقدر بأن البديل على مستوى التصور والمنهج، لتجاوز السلبيات المذكور بعضها أعلاه، ينطلق من مراجعة نقدية ثم بنائية لابستمولوجيا ونظريات ومناهج وتفسيرات العلوم الإنسانية، وذلك قصد إعطاء صورة أقرب إلى فهم المجتمع الإنساني بصفة عامة، والمجتمع الإسلامي بصفة خاصة، فكرا وواقعا، وفي هذا الإطار وجدت محاولات عديدة طرحت في الساحة الفكرية العربية والإسلامية - لاسيما في حقل علم الاجتماع مثلا- تدعو تارة إلى إنشاء "علم اجتماع عربي" وتارة أخرى إلى إنشاء "علم اجتماع عربي وإسلامي"، لكنها فشلت في تحقيق أهداف هذا العلم وثبت من خلالها أن التعصب الجنسي لا يمكن أن يتحول إلى مذهب عقائدي، وأن القومية لا يمكن أن تتحول إلى نظرية متميزة، وأن العلم بهذا المنظور يفقد إحدى خصائصه الأساسية وهي العالمية، وبقي أن نشير إلى أن الشرط الأساس الذي يحفظ لعلم الاجتماع وعلوم الإنسان بصفة عامة، لا سيما في المجتمعات الإسلامية، أصالتها وفعاليتها هو ارتباطها بمنهجية بديلة للوضعية الغربية، بديلة على مستوى الرؤية والتصور الاعتقادي (الإسلام بمصادره المختلفة)، وبديلة على مستوى التأسيس والبناء الحضاري. ■

●●●

الحواشي

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Max Weber: The methodology of the social sciences. translated by E.SHILS and H.FINCH. CHICAGO. FREE PRESS. 1949.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- ALVIN WARD GOULDNER: The coming crisis of western sociology, new York, basic books, 1970.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- CALVIN.O.SHRAG: Radical reflections and the Origin of the human sciences. west Lafayette. Purdue university press. 1980, p 1.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

- A.CAILLé: Les splendeurs et miséres des sciences sociales, Genéve. Librairie Droze, 1986.

(٥) فضيل، دليو: العلوم الاجتماعية بين العالمية والخصوصية (مقاربة نقدية)، في كتاب: علم الاجتماع، من التغريب إلى التأصيل. (مؤلف جماعي)، الجزائر، دار المعرفة، ١٩٩٦، ص ١٢.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

- محمد عابد، الجابري: بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، نقد العقل العربي، ج٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

(٧) فضيل، دليو: العلوم الاجتماعية بين العالمية والخصوصية (مقاربة نقدية)، مصدر سابق، ص ١٦.

(٨) زكي، الميلاد: الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد، بيروت، دار الصفوة، ١٩٩٤، ص ٣٨٥.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:

- Gardner (H): The mind's new science, new York, basic books, 1985.
- Hubert (M), balick (J.R) : basic dilemmas in the social sciences, Beverly hills, calif, sage publications, 1984.

(١٠) مالك، بن نبي: ميلاد مجتمع، الجزائر، دار الفكر، ط.٣، ١٩٨٦، ص ٤٥.

(١١) مالك، بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، ط ٣، الجزائر، دار الفكر، ١٩٨٧، ص ٨.

(❖) وهذه هي مشكلة الفكر الحديث المطروح في مجتمعات العالم الإسلامي في مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعترضها، حيث يُضيق على نفسه مجال اجتهاده بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها - حسب رأي «مالك بن نبي»- فيما يلي:

' ١- إنه (ينظر) أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده.

٢- إن النشاط الاقتصادي لا يمكن (أن يكون) من دون تدخل المال، سواء في صورة استثمار تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة (اتجاه رأسمالي) أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية، فيما يسمى القطاع العام (اتجاه اشتراكي)'.

- [انظر:- مالك، بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، ط٣، مصدر سابق، ص ٤٢].

ومن هنا ينشأ، في الواقع، تعثر هذا الفكر بفعل صعوبات نابعة أساسا من طبيعة موقفه من المشكلات: فهو مضطر بمقتضى هذا الطرح -والحال هذه- إلى الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية فقط، ليجد نفسه في النهاية - مهما كانت ميوله- في مواجهة مشكلات فنية أو مذهبية، وأخلاقية، تضاف إلى المشكلات الأخرى التي تصادفه، لأنه لا يجد لها في الواقع حلا في نطاق اختياره لأي من الاتجاهين (الرأسمالي والاشتراكي)، إلا على حساب مبادئه الأولية وقيم المجتمع.

فإن اختار الرأسمالية، فسرعان ما يصطدم - مثلا- بقضية الحرية المطلقة، التي تقول بها هذه الأخيرة والقائمة على المبدأ الذي عبر عنه (آدم سميث)، في بداية العهد الاقتصادي الحديث، بمقولته الشهيرة «دعه يعمل، دعه يمر». هذه القضية التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وانحرافات ثقافية في المجتمع بفعل الإفراط في الإنتاج والتفريط في التوزيع.

ولا يصطدم الفكر في مجتمعات العالم الإسلامي- من منظور «مالك بن نبي»- بهذه المغالاة في الحرية فحسب، إن اختار الرأسمالية، وإنما أيضا بشروط هذه الأخيرة أو بعض شروطها الفنية: ' لأن الرأسمالية تقتضي استثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، وإذا بها تلجأ لعملية تجميع الأموال وتركيزها في مؤسسات معينة كالبنوك، لتقوم هي بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة، على أساس «الربا» في عمليتي التجميع والتوزيع '.

- [انظر: - المصدر نفسه: ص ٤٣].

والحال أن المسلم هنا، والذي يكون قد اختار هذا الاتجاه، يجد نفسه يغوص- من دون وعي- في محاولة لتخليص الرأسمالية - التي لها أسسها ومنطلقاتها ومبادئها الخاصة- من «الربا»، لأنه محرم في شريعته، وكأنه من الناحية الفنية يسعى إلى ما عبر عنه «مالك بن نبي» بتخليص جسد من روحه. ويتمنى أن يبقى هذا الجسد حيا ويقوم بأدواره على أكمل وجه. بل إنه حتى وإن نجح في توفير حل نظري لهذه القضية (قضية «الربا») يطابق الفقه الإسلامي، فإنه في الواقع يكون في نظر «مالك بن نبي» «كأنه وجد روحا لا يضمه جسد، أو تناقض مع جسده؛ لأن نظام البنوك يرفض هذا الروح وهو يرفضه، فيبقى الحل النظري معلقا عمليا، لأن صاحبه انطلق على أساس مسلمة استثمار المال بصفته منطلق الديناميكا الاقتصادية، دون أن يراجع هذا المبدأ نفسه».

- [انظر:- المصدر نفسه: ص ٤٣].

وربما يكون المسلم بعد هذا، أي بعد وقوفه على أخطاء الرأسمالية وتناقضاتها (أخلاقيا وتقنيا) مع قيمه وثقافته وواقعه، ملتفتا صوب الاتجاه الاشتراكي، ولكن أيضا من دون مراجعة في هذه الحال لأسسه المذهبية البعيدة التي تقوم - مثلا - على الاعتراف بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ورفض الملكية الفردية. وهو ما لا ينسجم مع المبادئ الإسلامية التي تؤكد على الاعتراف بهما معا، والخطأ يبقى هنا - في نظر «مالك بن نبي» - في جوهر الاختيار على أساس مسلمات كان من واجب صاحب الاختصاص «الاقتصادي» ألا يسلم بها في منطلق تفكيره.

[- انظر: المصدر نفسه: ص ٥].

(١٢) مالك، بن نبي: شروط النهضة، دمشق، دار الفكر، ط.٣، ١٩٦٩، ص ص ٧٠- ٧١.